الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.15

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
25 January 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-69373 (A)
0069373

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٩٨ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (A/55/84-E/2000/16)

١ - **السيد البلاوي** (الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا): قدَّم التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والوارد في الوثيقة (A/55/84-E/2000/16)، وقال إن ذلك التقرير، مَثَلُه مَثَل التقارير السابقة التي قُدِّمت منذ عام ١٩٦٧، يوثِّق الأثر السلبي للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وأراضيه، وعلى الموارد الطبيعية والبيئة. وأضاف أن التقرير، الذي يستند أساسا إلى مقالات نُشِرت في صحف إسرائيلية وفلسطينية، يبيِّن أن التوزيع الجغرافي للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يُقيِّد بشدة نمو المجتمعات الفلسطينية (A/55/84-E/2000/16، الفقرة ٧).

٢ - وواصل حديثه قائلا إن عدد سكان المستوطنات في الضفة الغربية (فيما عدا القدس الشرقية) قد تضاعف تقريبا منذ عام ١٩٩٤ وأن التوسع في المستوطنات قد استمر خلال الشهور الأولى بعد تولي حكومة باراك الحكم. وأضاف أنه بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٠ كان قد تم إنشاء عدد من الوحدات السكنية الجديدة بما يكفي لزيادة السكان المستوطنين بنحو ٣٠ ٠٠٠ مستوطن، وتمت الموافقة على آلاف الوحدات الأخرى، كما استولت إسرائيل على ما يزيد عن ٨٤٥ ٥ "دونما" من الأراضي التي يملك معظمها فلسطينيون والتي تشكِّل ثلث مساحة القدس الشرقية. وذكر أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يستنزف إمدادات الفلسطينيين من مياه الشرب، وأن المياه المستعملة، وخاصة النفايات الصناعية التي تصرفها المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، تلوِّث مياههم وتؤدي، وفقا لدراسة أجرتها جامعة بيت لحم، إلى تعريض صحة السكان للخطر. وأضاف أن التوترات والشكوك التي أثارها الاحتلال قد أعاقت الاستثمار والنمو، كما أن القيود التي فرضتها إسرائيل على حركة السلع والأشخاص بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة، وبين الضفة الغربية والقدس، قد زادت الوضع سوءا.

٣ - وأردف قائلا إن عدد المستوطنين في الجولان السوري المحتل قد زاد بنسبة ١٨ في المائة منذ عام ١٩٩٤ ولا يزال مستمرا في الزيادة. وأضاف أن السلطات الإسرائيلية تخطط لتخصيص ١ ١٥٧ "دونما" لسبع مستوطنات. وذكر أن فرص العمالة للسكان العرب في الجولان السوري المحتل تقتصر على اليد العاملة غير الماهرة ونصف الماهرة التي تعمل بأجر يومي منخفض بدرجة كبيرة، كما أنه لا يحق للعمال أن يتمتعوا بالمزايا الاجتماعية أو التأمين الصحي أو تعويض البطالة. وأشار إلى أن الحصول على الخدمات التعليمية محدود أيضا. واختتم حديثه قائلا إنه إلى حين أن يتحقق سلام دائم ستظل هذه المسائل جميعها مصدرا للانزعاج بالنسبة للمنطقة وللعالم بأسره.

٤ - **السيد الجيلاني** (المراقب عن فلسطين): قال إن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، قد تدهور تدهورا مأساويا. وأضاف أن قوات الاحتلال الإسرائيلية قد استخدَمَت، على مستوى من العنف لم يسبق له مثيل، صواريخ تُطلق من طائرات الهليكوبتر العسكرية والدبابات والصواريخ المضادة للدبابات وفَرَضَت حصارا عسكريا كاملا حول البلدات والمدن الفلسطينية. وذكر أنه حتى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر كان العدوان الإسرائيلي

المستمر قد أدى إلى وفاة ٨٧ فلسطينيا وإلى جَرْح عدد من الأشخاص يزيد عن ٣ ٠٠٠ شخص، بالإضافة إلى تدمير ممتلكات ووسائل للعيش. وقال إنه على الرغم من أن وفدين يحاججان دائما بأن مناقشة مسألة سيادة الشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية ليست لها صلة بأعمال اللجنة وبأن مقدمي مشاريع القرارات المتعلقة بذلك البند من جدول الأعمال يسعون إلى إضفاء الطابع السياسي على مداولات اللجنة فإنه واضح الآن أن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الشرق الأوسط يؤثر ليس فقط على السلم والأمن الدوليين بل أيضا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي، كما يشهد بذلك عدم استقرار الأسواق العالمية.

٥ - وواصل حديثه قائلا إن سياسات الاستيطان الإسرائيلي غير المشروع، التي تستند إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية واستغلال المياه الفلسطينية والموارد الطبيعية الأخرى، تؤدي ليس فقط إلى تقويض عملية السلام ولكنها أيضا السبب في الأعمال العدائية التي نشبت طوال الأسبوعين الماضيين. وأضاف أن المستوطنات الموجودة في قلب البلدات والمدن الفلسطينية، مثل مستوطنة "نتزاريم" في مدينة غزة، حيث تسكن في بعض الأحيان أسر قليلة بما يضر بمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين يعيشون في مدينة غزة، قد استُخدِمَت كثكنات عسكرية لإرهاب السكان الفلسطينيين. وذكر أن الاستخدام المفرط للقوة من جانب إسرائيل، بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة والمدافع والدبابات والصواريخ والصواريخ المضادة للدبابات (كما لو كان الجانب الفلسطيني يملك دبابات) يبيِّن مدى غرور القوة وأن عقلية القيادة الإسرائيلية لا تزال هي عقلية الاحتلال العسكري. وقال إن الأسوأ من هذا أن الجانب الإسرائيلي يحاول تفادي اللوم بادِّعاء أن القيادة الفلسطينية تحرِّض على العنف وأن الفلسطينيين يرسلون أطفالهم إلى الشوارع كي يموتوا في عملية تتعلق بالعلاقات العامة. وذكر أنه يجب على الجانب الإسرائيلي أن يفهم أن الفلسطينيين يحبون أطفالهم أيضا وأن السلام لن يسود إلا عندما تُعتَبَر أرواح الفلسطينيين مساوية لأرواح اليهود وعزيزة بنفس القدر.

٦ - واستطرد قائلا إنه في العقود الثلاثة الأخيرة تحدَّت إسرائيل، وهي السلطة المحتلة، المجتمع الدولي وانتهكت جميع مبادئ القانون الدولي المنطبقة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وأضاف أن إسرائيل تتبع بإصرار سياسة تهدف إلى تهويد مدينة القدس المقدسة بمحاولة تغيير وضعها القانوني وطابعها الديني والثقافي وتكوينها الديمغرافي. وذكر أنه وفقا لما ورد في التقرير فإن معدل إنشاء المستوطنات غير الشرعية التي أقيمت في عهد الحكومة الإسرائيلية الحالية قد فاق حتى معدل إنشاء المستوطنات التي أقيمت في عهد حكومة نيتانياهو. وأضاف أن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأحكام عملية السلام في الشرق الأوسط والاتفاقات الموقَّعة تدعو جميعها إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله بحريَّة وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم أو تعويضهم عنها إذا اختاروا عدم العودة. وأشار إلى أن تحقيق هذه المبادئ ضروري لإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة.

٧ - واستمر في حديثه قائلا إن الشعب الفلسطيني قد قَبِل الحل التوفيقي التاريخي الذي سيتم بموجبه تقسيم فلسطين إلى دولتين ووافق، إضافة إلى ذلك، على أن تنشأ الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ والتي لا تشكِّل إلا نسبة ٢٢ في المائة من فلسطين التاريخية. وأضاف أنه وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١ (ثانيا)، الذي يتعيَّن بموجبه تقسيم فلسطين، تشغل الدولة اليهودية نسبة ٥٤ في المائة من الأرض؛ غير أن إسرائيل، في حد ذاتها، تشغل في الوقت الحالي نسبة ٧٨ في

المائة من فلسطين. واختتم حديثه قائلا إن فلسطين لا تزال ملتزمة بعملية السلام وبتنفيذ جميع الاتفاقات الموقَّعة، وتعتقد بأن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، واعترافها بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة هما شرط أساسي للتوصل إلى حل عادل ودائم، وإنه يجب أيضا أن تنسحب إسرائيل بالكامل من الجولان السوري المحتل.

٨ - **السيد الهاملي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن التقرير ينطبق بصفة خاصة في ضوء تدهور الأحوال المعيشية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني نتيجة للأعمال الإجرامية المستمرة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد ذلك الشعب وحقوقه المشروعة.

٩ - وواصل حديثه قائلا إنه على الرغم من الجهود السياسية والدبلوماسية التي بُذِلت فإن القوات العسكرية الإسرائيلية المحتلة قد زادت خلال الأسابيع القليلة الماضية هجماتها وانتهاكاتها، مما أسفر عن مقتل ما يزيد عن ١٠٠ شخص وإصابة الآلاف بجراح خطيرة. وأضاف أن الحكومة الإسرائيلية واصلت سياسة تدمير المساجد والمواقع والمراكز الثقافية الإسلامية والعربية الهامة في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى هدم البيوت ومصادرة الموارد الطبيعية والمياه والأراضي الزراعية وتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، وإلغاء حقوق الإقامة، وطرد السكان من ديارهم لإحلال آلاف المهاجرين اليهود القادمين من شتى أرجاء العالم محلهم.

١٠ - واستطرد قائلا إن التقارير الدورية التي صدرت بشأن بند جدول الأعمال قيد المناقشة قد بيَّنت بكل وضوح الزيادة الثابتة في عهد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للنشاط الاستيطاني غير الشرعي في كافة أرجاء الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس والجولان العربي السوري. وأضاف أن الانتهاكات الإسرائيلية لم تقتصر، مع ذلك، على الاستيطان، وإنما شملت أيضا سرقة، واستغلال، جميع الموارد المائية في الأراضي المحتلة. وذكر أن إسرائيل حَرَمَت السكان الأصليين من الوصول إلى تلك الموارد ودمَّرت أحواض وخزَّانات تجميع المياه. وأضاف أن إسرائيل فرضت أيضا قيودا صارمة تَحُول دون قيام السكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال من الزراعة والاستفادة من الأراضي الزراعية، وعَمَدت إلى تدمير أشجار ناضجة ومثمرة. وقال إن السلطات الإسرائيلية تتحمل مسؤولية تدهور البيئة والسماح للمستوطنات بتصريف النفايات الصناعية ومياه الفضلات غير المعالجة في الأراضي الفلسطينية، مما تسبب في حدوث آثار خطيرة على الصحة العامة.

١١ - وأردف قائلا إن حكومته تُحمِّل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن النتائج الناجمة عن الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأضاف أن وفده يدين الهجمات الجوية والبحرية التي شنتها القوات الإسرائيلية على مقار السلطة الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى المؤسسات الاقتصادية والإنمائية، والمنازل والأماكن المقدسة، فضلا عن محاصرة البلدات والقرى الفلسطينية، والحظر الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية على حركة الطائرات الفلسطينية وعلى تشغيل ميناء غزة. وأشار إلى أن هذه الإجراءات جميعها تضر بعملية التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني بكامله.

١٢ - واختتم حديثه قائلا إنه لذلك يجدِّد النداء الذي وجَّهه بلده إلى الأمم المتحدة بأن تتحمل مسؤولياتها القانونية والسياسية التاريخية تجاه الشعب الفلسطيني وتحث إسرائيل على احترام أراضي ذلك الشعب وموارده الطبيعية وحقه في التنقُّل والعمل وعلى تمكينه من تحقيق هدفه المشروع في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

١٣ - **السيد بابار** (باكستان): قال إن الشعب الفلسطيني قد عانى لفترة طويلة من الاحتلال الأجنبي وإنكار حقه الأساسي في العيش في سلام على ترابه الوطني وممارسة سيادته الدائمة على أراضيه. وأضاف أن الانتفاضة الأخيرة قد بيَّنت مرة أخرى أن الشعب الفلسطيني لن يقبل أي حل لا يؤدي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وذكر أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي قد ألحق أضرارا خطيرة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، كما أن التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يقيِّد بشدة نمو المجتمعات الفلسطينية (A/55/84-E/2000/16، الفقرة ٧). وقال إنه في حين أن طلبات تصاريح البناء الفلسطينية تُرفَض فإن توسيع المستوطنات الإسرائيلية لا يزال مستمرا بمساعدة الدعم الذي تقدِّمه الدولة. وأضاف أن هذه المستوطنات تضر بالبيئة من خلال إلقاء المياه المستعملة، وخاصة النفايات الصناعية، التي تلوِّث مياه الشرب وتتسبب في حدوث مخاطر صحية. وذكر أنه إضافة إلى هذا فإن السلطات الإسرائيلية تهدم منازل كثيرة، وترسِل إلى الفلسطينيين إخطارات بإخلاء بيوتهم وأكواخهم وتعتقلهم إذا حاولوا زراعة أراضيهم (A/55/84-E/2000/16، الفقرة ١٦). وأشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي والشكوك السياسية التي أوجدها، إضافة إلى تصاعد موجات العنف التي ظهرت مؤخرا، قد أعاقت جميعها الاستثمار والنمو في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٤ - وواصل حديثه قائلا إنه ليس من الممكن أن يتحقق سلام دائم في المنطقة إلا إذا حصل الشعب الفلسطيني على حقوقه الثابتة في إنشاء دولة مستقلة عاصمتها مدينة القدس الشريف وفي ممارسة سيادته الكاملة على الحرم الشريف. وقال إنه تماشيا مع السياسة التي تتبعها باكستان فيما يتعلق باحترام جميع الشعوب التي تناضل ضد الاحتلال الأجنبي فإنها تقدِّم دعمها غير المشروط للنضال العادل للشعب الفلسطيني. وذكر أن الاستقلال الجزئي لن يكون كافيا؛ كما أنه يجب أن يتمتع الشعب الفلسطيني بحريته الكاملة في الحصول على حقه في التنمية. واختتم حديثه قائلا إنه يشجب أيضا الحالة في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك عدم المساواة في توزيع الأراضي الزراعية وتقييد فرص العمالة بالنسبة للسكان العرب وحصولهم على أجور منخفضة كثيرا، والحد من فرص الحصول على الخدمات التعليمية.

١٥ - **السيد بوعلي** (البحرين): قال إن الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، كما تتجلى في المآسي المثيرة للحسرة التي تحدث الآن، قد أعاقت إقامة السلام العادل والشامل الذي تسعى الدول العربية إلى تحقيقه. وأضاف أن الاحتلال الإسرائيلي له آثار اجتماعية واقتصادية سيئة على السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، خاصة وأن الموارد الطبيعية لهذه المناطق قد استُنفِدَت نتيجة للاستيطان الإسرائيلي المستمر فيها.

١٦ - واستطرد قائلا إن المجتمعات الفلسطينية المحلية قد حُرِمَت من الحصول على المياه الكافية نتيجة لسيطرة إسرائيل على موارد المياه في المنطقة، كما أن نمو تلك المجتمعات قد تأثر تأثرا شديدا بالتوزيع الجغرافي للمستوطنات. وأضاف أنه علاوة على ذلك فإن المرافق الصحية والتعليمية المتاحة للفلسطينيين قد تأثرت تأثرا شديدا بالقيود الأمنية التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ كما أن البيئة قد تعرَّضت للتلوث الشديد بالنفايات الصناعية والكيميائية الناتجة عن الصناعات التي أقيمت في الأراضي العربية المحتلة؛ إضافة إلى أن قوة العمل الفلسطينية، وكذلك التجارة، قد تأثرت بإغلاق الحدود المتكرر من جانب إسرائيل لأغراض أمنية.

١٧ - واستطرد قائلا إنه الآن، وقد بزغ فجر الألفية الجديدة، يتطلع إلى تسوية نزاع الشرق الأوسط القائم منذ خمسين عاما وإقامة سلام دائم وعادل وشامل وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة. واختتم حديثه قائلا إنه يتطلع أيضا إلى ضمان حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة بإقامة دولته المستقلة على ترابه وعاصمتها القدس.

١٨ - **السيد الحديد** (الأردن): قال إنه واضح من التقرير أن السياسة التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ببناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة تهدف إلى فرض الأمر الواقع وتغيير التركيبة الديمغرافية في الأراضي العربية المحتلة متحدية بذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره.

١٩ - وواصل حديثه قائلا إن قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) ينص على أن السياسة والممارسات الإسرائيلية المتعلقة بإنشاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ليست لها شرعية قانونية وتشكِّل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، كما أن قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) يدعو إسرائيل إلى وقف نشاطها الاستيطاني وتفكيك المستوطنات القائمة. وأضاف أن الجمعية العامة قد اتخذت قرارات عديدة بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للمستوطنات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل.

٢٠ - واستطرد قائلا إن هذه الآثار تشمل فرض قيود شديدة على نمو المجتمعات المحلية الفلسطينية التي تحيط بها المستوطنات أو تجري مصادرة مساحات كبيرة منها لإقامة المستوطنات أو توسيعها. وأضاف أنه بالنظر إلى أن وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية قد أُعِيق بشدة فإنه لا بد وأن يكون إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي محدودا. وذكر أن الآثار الأخرى تشمل التراعات المستمرة بين المستوطنين والفلسطينيين والتي تشكِّل مصدرا دائما للاستفزاز والتراع وعدم الاستقرار؛ والتوزيع غير العادل للموارد المائية واستغلال إسرائيل للمياه الجوفية بشكل غير متناسب، وهو ما يهدد بنضوب هذه الموارد. وأشار إلى أنه في حين تستهلك إسرائيل نسبة ٨٠ في المائة من جميع المياه المستخدمة في الضفة الغربية فإن القيود التي تفرضها على السكان الفلسطينيين تحرمهم من الحصول حتى على احتياجاتهم الأساسية من المياه.

٢١ - واستمر في حديثه قائلا إن الأراضي الزراعية والمياه الجوفية الفلسطينية تتعرض للتلوث بالمياه المستعملة والنفايات، وخاصة النفايات الصناعية، من المستوطنات الإسرائيلية. وأضاف أن القوانين البيئية الخاصة بالتربة والهواء ونوعية المياه، والقيود المفروضة على التنمية الصناعية، تُنفَّذ في الأراضي الفلسطينية المحتلة بصرامة أقل من صرامة تنفيذها داخل إسرائيل نفسها. وأشار إلى أن الصناعات الإسرائيلية المسبِّبة للتلوث قد نُقِلت إلى الأراضي المحتلة، كما أن النفايات الصلبة الناتجة عن المناطق الصناعية الإسرائيلية تُلقى بانتظام في المناطق الفلسطينية.

٢٢ - وقال فيما يتعلق بالاقتصاد إن الغموض المستمر الذي يكتنف الحالة القانونية والسياسية يعوق الاستثمار والنمو. وأضاف أن القوانين والأوامر العسكرية التي كانت منفَّذة في عهد الاحتلال لا تزال قائمة، وهو وضع زادته سوءا القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة السلع وعناصر الإنتاج والسكان بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة، وبين الضفة الغربية والقدس. وأشار إلى أن إسرائيل لا تزال تعوق التبادل التجاري والاقتصادي بين الاقتصاد الفلسطيني والبلدان العربية المجاورة وذلك بهدف إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعا لاقتصادها ومعتمدا عليه.

٢٣ - ومضى في حديثه قائلا إنه في الجولان السوري المحتل، الذي يسكن فيه ١٧ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي، استمرت الظروف المعيشية للسكان العرب في التدهور بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على العمل والتعليم. وأضاف أن فرص العمل تقتصر على اليد العاملة غير الماهرة التي تتقاضى أجرا يوميا. وذكر أن غالبية العمال لا يتمتعون بالمزايا الاجتماعية أو التأمين الصحي، كما أنه توجد فوارق كبيرة في الأجور في غير صالح السكان العرب السوريين.

٢٤ - وأعرب عن إدانة حكومته الشديدة للهجمات الإجرامية التي شُنَّت من جانب السلطات الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين على سكان القدس الشريف والأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الأحداث الدامية التي وقعت مؤخرا، وكذلك لتدمير المنشآت والمؤسسات الوطنية الفلسطينية. واختتم حديثه قائلا إن هذه الأحداث قد أثبتت صحة التحذيرات الأردنية من مغبة السماح لحزب يعادي السلام بأن يفرض سياسته، وإنه إذا استمر استخدام العنف ستكون عملية السلام هي الضحية الأولى.

٢٥ - **السيد قسم الله** (السودان): أدان العدوان المسلح الذي شنَّته إسرائيل على الشعب الفلسطيني في أعقاب الزيارة الاستفزازية التي قام بها آرييل شارون إلى جبل المعبد في القدس، وقال إن التفاؤل الذي يحيط بعملية السلام التي بُدئت في أوسلو منذ سبع سنوات آخذ في التبدد يوما بعد يوم نتيجة لتعنُّت إسرائيل وتصلبها في رفض الالتزام بقرارات الأمم المتحدة. وأضاف أنه كما هو مبيَّن في التقرير المعروض على اللجنة (A/55/84-E/2000/16) فإن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية له آثار سيئة على الأحوال المعيشية لسكان تلك الأراضي التي تعرَّضت البيئة وإمدادات المياه الطبيعية فيها لأضرار بسبب سيطرة إسرائيل على المنطقة، وهو ما أعاق أيضا النمو والاستثمار. وأضاف أن الشيء نفسه ينطبق على الجولان السوري المحتل، حيث أدى استمرار التوسع الاستيطاني إلى الحد من فرص العمل المتاحة وإلى عدم استقرار الضمان الوظيفي للسكان العرب. وأضاف أن التدابير التي تتخذها سلطات الاحتلال تحول دون التوسع في المرافق التعليمية.

٢٦ - وواصل حديثه قائلا إن عمليات القتل التي يتعرض لها في الوقت الحالي مدنيون فلسطينيون عُزَّل من السلاح في الأراضي المحتلة، بما يمثِّل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، تبيِّن المساندة التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية في الوقت الحالي لهذه الأعمال العدوانية الاستفزازية والعلنية. وأضاف أنه لذلك يدعو الأمم المتحدة إلى ممارسة الضغط على إسرائيل وحملها على أن تكف عن هذه الممارسات القمعية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. وذكر أنه ينبغي أن تؤكد اللجنة من جديد الرأي القائل بأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، غير شرعية وتشكِّل عقبة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي، بالمثل، أن تؤكد اللجنة من جديد الحق الثابت للشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل في مواردهم الطبيعية، وكذلك في مواردهم الاقتصادية الأخرى جميعها، وأن تعتَبِر أي انتهاك لذلك الحق غير قانوني.

٢٧ - **السيد الصباغ** (الجمهورية العربية السورية): أشار إلى أن وفده قد حذَّر، في السابق، من أن سعي إسرائيل إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والجغرافية لتلك الأراضي، وخاصة القدس، سيغلق الباب أمام فرص تحقيق السلام. وأضاف أنه مع ذلك فإن الأحداث الجارية تبيِّن أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد قررت أن تتحرك قُدما في ممارساتها بفرض إرادتها على الشعب الفلسطيني مستخدمة في ذلك مختلف الأسلحة الفتَّاكة.

٢٨ - وواصل حديثه قائلا إن السلام الذي تحاول إسرائيل فرضه على المنطقة هو بعيد كل البعد عن السلام الذي سعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وأضاف أنه بالنظر إلى الوضع المأساوي الراهن فإن أية مناقشة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي ليس لها معنى، ليس فقط لأن سجل تلك الممارسات - الذي استكمله التقرير الأخير (A/55/84-E/2000/16) - يتحدث عن نفسه، بل أيضا لأن الحديث عن أرقام وإحصاءات في مواجهة الأحداث التي تجري الآن في الأراضي الفلسطينية ليس له معنى.

٢٩ - واستطرد قائلا إن المواجهات الجارية قد نتجت عن اصطدام المحاولات التي تقوم بها إسرائيل لإرغام الشعب العربي على الخضوع لإرادتها وبالمحاولات التي يقوم بها العرب للحصول على حقوقهم بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن وبدعم من المجتمع العربي. وأضاف أن السلوك العدواني لإسرائيل واستخدامها المفرط للقوة على مدى الأسبوعين الماضيين يظهران أن إسرائيل ليست راغبة في السعي من أجل تحقيق السلام. وأشار إلى أن إسرائيل تسعى، بدلا من ذلك، إلى استفزاز الشعب الفلسطيني وإجباره على التنازل عن القدس المحتلة وعن المقدسات وعن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم؛ كما أنها امتنعت عن الوفاء بتعهُّدها بأن تنسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وأشار إلى أن فرص تحقيق السلام في المنطقة ستكون هي الضحية لهذه الممارسات، مثلما أن الفلسطينيين هم ضحايا العدوان الإسرائيلي.

٣٠ - واختتم حديثه قائلا إن إنقاذ الموقف يتطلب أن يبادر المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات حاسمة لكفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بتطبيق مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي على الطرف المعتدي والمحتل الذي يدوس بممارساته العدوانية جميع مبادئ العدل والحق التي تقوم عليها العلاقات العادية بين الدول المحبة للسلام.

٣١ - **السيد العياري** (تونس): قال إن الأحداث المقلقة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تسببت في مقتل قرابة المائة وإصابة المئات من المدنيين الفلسطينيين، بينهم أطفال أبرياء، تبيِّن بوضوح مدى تدهور الوضع. وأضاف أن الأعمال الاستفزازية والتعسفية التي تمارسها قوات الأمن الإسرائيلية تُعدّ انتهاكا واضحا لاتفاقيات جنيف التي تضمن حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وذكر أنه كما هو مبيَّن في التقرير الذي أعدَّته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (A/55/84-S/2000/16) فإن التأخير في تنفيذ الاتفاقات التي عُقِدت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى الممارسات الإسرائيلية مثل توسيع المستوطنات وإغلاق الطرق، قد أدى إلى تفاقم الظروف المعيشية السيئة للشعب الفلسطيني.

٣٢ - وواصل حديثه قائلا إن وفده يشارك المجتمع الدولي قلقه إزاء استمرار الاحتلال الإسرائيلي والممارسات غير الإنسانية التي يتعرض لها السكان العرب في المناطق المحتلة. وبعد أن ذكر أمثلة لهذه الممارسات من التقرير، لَفَت الانتباه إلى الفقرة ٥٧ التي تورد تفصيلات لبعض من مشكلات العمالة التي يواجهها السكان العرب في الجولان السوري المحتل. وذكر أن وفده يؤيد الجهود السلمية التي تهدف إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، ويعتقد بأنه يجب ضمان أن تُوقِف إسرائيل ممارساتها غير الشرعية وأن تلتزم بالقرارات ذات الصلة التي أصدرها مجلس الأمن. وأعرب في نهاية حديثه عن الأمل في أن يُسهم اجتماع القادة الفلسطينيين والإسرائيليين في شرم الشيخ، برعاية الولايات

المتحدة الأمريكية، في تهدئة الوضع الراهن من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام.

٣٣ - **السيد فهمي** (مصر): قال إن الاحتلال العسكري لأراضي الغير بالقوة المسلحة يمثِّل أكبر انتهاك لأبسط مبادئ حقوق الإنسان. وأضاف أن الآثار السلبية للاحتلال العسكري على من يعيشون في المناطق المحتلة تتفاقم نتيجة للسياسة المنهجية التي تهدف إلى الاستيطان في تلك المناطق واقتلاع السكان من أراضيهم وحرمانهم من استغلال مواردها الطبيعية، والحدّ من فرص التعليم والتوظيف، وإعاقة التنمية. وذكر أنه كما يرد بالتفصيل في التقرير المعروض على اللجنة فإن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة تمثل انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة ولاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب. وأضاف أنه لا يمكن تجاهل هذه الممارسات، وخاصة بالنظر إلى الدعوات التي وُجِّهت لاحترام حقوق الإنسان وإنهاء الاحتلال وضمان حق تقرير المصير. وقال إنه لذلك يحثّ جميع الدول على أن تتفادى تطبيق معايير مزدوجة في التعامل مع مسائل حقوق الإنسان وعلى ضمان ألا تكون دعواتها مقتصرة على اهتمامات شعوب وأقليات تعيش في مناطقها.

٣٤ - وفي الختام، قال إن الأحداث الدامية التي وقعت مؤخرا في منطقة الشرق الأوسط إنما تدل على أنه لا مستقبل للاحتلال وأن السلام العادل هو الأساس لأي استقرار سياسي واقتصادي في أية منطقة ملتهبة من العالم. وأضاف أنه لذلك يتطلع إلى أن يلتزم الجانب الإسرائيلي بقرارات مجلس الأمن وأن يعمل بصورة جدِّيَّة على وقف الممارسات الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس والجولان السوري المحتل، وخاصة فيما يتعلق بسيادة سكان تلك الأراضي المحتلة على مواردهم الطبيعية.

٣٥ - **السيد الحداد** (اليمن): قال إن الاستخدام المفرط للقوة من جانب الإسرائيليين ضد الأطفال والنساء والمسنين خلال الأحداث التي وقعت مؤخرا، وارتفاع عدد الضحايا، يتطلبان بذل جهود جديدة لمواجهة إسرائيل وتعزيز عملية السلام. وأضاف أن التوسيع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية هو عمل غير قانوني ويشكِّل أساس المشكلة الحالية. وذكر أنه يجب معالجة المسألة استنادا إلى مبادئ حقوق الإنسان.

٣٦ - وواصل حديثه قائلا إن قمة شرم الشيخ قد واجهت وضعا خطيرا للغاية. وأضاف أنه سيكون من الصعب وقف دورة العنف بسبب تعنُّت إسرائيل ورفضها الاعتراف بحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وذكر أن التقرير (A/55/84-E/2000/16) يورد تفاصيل عن تدهور الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني وعن توسيع المستوطنات الإسرائيلية وتدهور البيئة نتيجة لتصريف المستوطنات للمياه المستعملة، وخاصة النفايات الصناعية، في الأراضي الفلسطينية.

٣٧ - واستطرد قائلا إن استمرار الشكوك بشأن الوضع القانوني والسياسي قد أعاق الاستثمار والنمو. وأضاف أن القوانين والأوامر العسكرية التي كانت مُنفَّذة خلال فترة الاحتلال لا تزال قائمة، وهو وضع زادته سوءا القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة السلع وعناصر الإنتاج والأشخاص بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة، وبين الضفة الغربية والقدس.

٣٨ - وأردف قائلا إن قيام إسرائيل بإغلاق الأراضي الفلسطينية، بما فيها المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية وإغلاق تلك المناطق بشكل متكرر ولمدد طويلة، هو انتهاك لقوانين حقوق الإنسان المعتَرَف بها دوليا. وأضاف أن هناك الكثير من الأمثلة الأخرى للقيود التي تُفرَض على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية.

٣٩ - واستمر في حديثه قائلا إن الطريق الذي تسير فيه السلطات الإسرائيلية في الوقت الحالي لن يؤدي إلا إلى تفاقم التوتر. وأضاف أن إحياء عملية السلام لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن والاعتراف بحقوق الإنسان المشروعة للشعب الفلسطيني وإنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس. واختتم حديثه قائلا إنه يجب أيضا أن تنسحب إسرائيل من الجولان العربي السوري المحتل.

٤٠ - **السيد ميغيدو** (إسرائيل): أعرب عن استنكاره للمحاولات الرامية إلى تحويل اهتمام اللجنة عن مسائل مثل الفقر وسوء التغذية والحرمان الاقتصادي، وهي مسائل لها أهمية بالغة في بداية الألفية الثالثة. وأضاف أنه كان من الممكن لوفده أن يرد بالتفصيل على كل جانب من جوانب تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ولكنه لن يفعل ذلك احتراما منه للجنة ولوقتها الثمين. وذكر أن وفده يود، مع ذلك، أن يوضح أن التقرير منحاز لجانب واحد ولا يمثِّل صورة حقيقية متوازنة للوضع.

٤١ - وواصل حديثه قائلا إنه في العقد الذي انقضى منذ عقد مؤتمر مدريد للسلام والتوقيع على اتفاقات أوسلو، سعت أربع حكومات إسرائيلية متعاقبة إلى تحقيق السلام مع جيرانها الفلسطينيين بافتراض أنها قد وجدت في الرئيس عرفات وفي السلطة الفلسطينية شريكا في عملية السلام. وأضاف أنه في كامب ديفيد، في تموز/يوليه، أعرب رئيس الوزراء باراك عن استعداده لتقديم تنازلات مؤلمة من أجل تحقيق السلام، كما أن الأطراف قد اتفقت على مواصلة المفاوضات في جو خالٍ من التخويف والتهديد بالعنف. وذكر أن أعمال العنف التي وقعت في الأسبوعين الماضيين هي انتهاك لذلك الاتفاق وتهدد عملية السلام، وقد بدأها الجانب الفلسطيني لخلق واقع جديد يتسم بالتوتُّر لإرغام إسرائيل على تقديم مزيد من التنازلات ولتحقيق مكاسب سياسية للفلسطينيين. وأضاف أن هذه التكتيكات لن تنجح. وقال إن إسرائيل لن ترضخ للعنف، وستُضطَر إلى الدفاع عن نفسها إذا ما أصر الفلسطينيون على تحقيق أهدافهم عن طريق القوة، وإن إسرائيل لن تُجري مفاوضات إلى أن يتوقف العنف تماما.

٤٢ - واستطرد قائلا أنه قد حدث تقدم كبير صباح اليوم في مؤتمر قمة شرم الشيخ، إذ أن الطرفين قد وافقا على إنهاء القتال والعنف واتخاذ خطوات معيَّنة، أهمها إدانة العنف وإعادة الهدوء والاستقرار كأساس لمواصلة عملية السلام. وأضاف أن إسرائيل مصممة على تحقيق السلام في الشرق الأوسط وتتطلع إلى اليوم الذي ستزدهر فيه المنطقة نتيجة لتعاونها مع جيرانها في أمور من بينها تنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة، والقيام بأنشطة للبحث والتطوير، واستخدام العلم والتكنولوجيا لضمان توفُّر إمدادات غذائية كافية، ومعالجة مشكلات نقص المياه وملوحة التربة وزيادة التصحُّر. واختتم حديثه قائلا إن وفده يأمل بإخلاص في أن يتخلى الفلسطينيون إلى الأبد عن مسار العنف وأن ينضموا إلى الجهود الإنمائية الإقليمية.

٤٣ - **السيد الجيلاني** (المراقب عن فلسطين): تحدث ممارسا لحق الرد، وقال إنه يريد أن يرد على المزاعم التي يواصل المسؤولون الإسرائيليون إمطار وسائط الإعلام بها، وهي أن مسؤولية بدء العنف تقع على عاتق الجانب الفلسطيني الذي يسعى إلى الضغط على إسرائيل وتحقيق أهدافه عن طريق القوة. وأضاف أن الحالة على أرض الواقع توضح، بالفعل، وضع ميزان القوة: فالقوات العسكرية الإسرائيلية تتخذ تدابير للضغط ليس فقط على القيادة الفلسطينية بل أيضا على السكان الفلسطينيين جميعهم.

٤٤ - وذكر مقتطفات من مقالة نُشِرَت في الأسبوع الماضي في صحيفة "هآرتس" بعنوان "أكاذيب تصحبها طلقات" ويدَّعى فيها أن الرواية الرسمية لما يحدث، وهي

الرواية التي تقدمها قوات الدفاع الإسرائيلية والشرطة الإسرائيلية، تكون دائما متاحة بسهولة وتحظى بأماكن بارزة في وسائط الإعلام، كما أنها دائما تروِّج مفهوم الضحية. وذكر، كمثال، أن الرواية لحادثة وقعت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر هي أن قوات الدفاع الإسرائيلية قد حَرِصَت على "السيطرة على النفس وضبط النفس" عندما تصرفت وأطلقت النار على الفلسطينيين في موقع "نتزاريم". وأضاف أنه مع ذلك فإنه وفقا لما ذكره الصحفي لم يذكر المتحدث باسم الجيش أن عشرات الطلقات المنعزلة ودفعات النيران كانت تُطلَق من مستوطنة "نتزاريم" اليهودية، أو أن قوات تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية قد أطلقت رصاصات حية وسريعة وقوية من أبراج المراقبة المعقَّدة للغاية الموجودة في "نتزاريم" على الآلاف من الأشخاص العُزَّل في محاولة منها لمنعهم من الاقتراب من موقع محصَّن تحصينا شديدا والاحتجاج على الاحتلال الإسرائيلي. وأشار إلى أن الرواية قد أعطت انطباعا خاطئا بحدوث مواجهة بين جيشين متساويين تقريبا في القوة.

٤٥ - وأردف قائلا إنه في اليوم التالي، عندما ألقى سكان مخيَّم "العروب" للاجئين أحجارا على الجنود الإسرائيليين أُطلقت "رصاصة مطاطية" من مسافة قريبة على ولد عمره أربعة عشر عاما، اسمه علاء محفوظ، كان يجري لمعرفة ما كان يحدث بعد أن سمع صرخات شاب فلسطيني يتعرض للضرب فقتلته. وأضاف أن سكان مخيم اللاجئين قد شاهدوا الجنود وهم يرقصون ويقفزون في الهواء على الطريق السريع. واختتم حديثه قائلا إنه إضافة إلى هذه الأمثلة فإن مقتل رامي الدرة ببشاعة في حضن أبيه هو دليل آخر على أن الضغط لم يكن صادرا عن الجانب الفلسطيني.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٠٠.